موقف اليابان من التدخل السوفيتي في أفغانستان
(كانون الأول ١٩٧٩- تموز ١٩٨٠)
"دراسة تأريخية"

أ.م.د. وسام هادي عكار
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية
qfqf428@gmail.com

ملخص البحث:

أتسمت علاقات اليابان مع الاتحاد السوفيتي بالنقد والصراع منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارهاعام١٩٤٥، وبالرغم من أن العلاقات الاقتصادية بينهما قد تطورت تدريجياً منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين، إلا أن مسألة الاحتلال السوفيتي لجزر الكوريل، ورفضهم مناقشة مستقبل تلك الجزر، حالت من دون تحسين العلاقات السياسية بين الدولتين.

ترتكز السياسة الخارجية لأية دولة من الدول إلى محصلة لتفاعل البيئة الداخلية والخارجية في آن واحد لتلك الدولة. وعلى هذا الاساس، فأن التعرف على كيفية صنع القرار للسياسة الخارجية لدولة ما، يتطلب أولاً قبل كل شيء التعرف على المُتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في خيارات صانعي القرار السياسي. ويقصد بالمتغيرات الداخلية قدرة الدولة وإمكاناتها المادية، والثقافية والسياسية السائدة بالدولة، النظام السياسي للدولة وطبيعته، تأثير الرأي العام وجماعات الضغط، وذلك ما أنطبق على اليابان. أما المُتغيرات الخارجية فُيقَصدُ بها طبيعة النظام الدولي، وبهذا الصدد فأن الوضع الجيوسياسي لليابان احد العوامل التي عززت ارتباطها بالنظام الدولي. فاليابان مجموعة من الجزر في المحيط الهادئ غير متصل بالأراضي الآسيوية تماماً، مما جعلها تنغمس في سياسة الدول الكبرى، إزاء منطقة الشرق الأقصى كشريك رئيس.

الكلمات المفتاحية: اليابان، افغانستان، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأميركية.

Japan's position on Soviet intervention in Afghanistan
(December 1979 - July 1980)
"Historical study"

Assistant Professor Dr. Wisam Hadi Akar

(Abstract)

Japan's position on the Soviet Union has been characterized in general by criticism and conflict since the end of World War II,and although economic relations between them have developed gradually since the mid-sixties of the twentieth century, the issue of the Soviet occupation

of the Kuril Islands, and their refusal to discuss the future of these islands, prevented improvement Political relations between the two countries.

The foreign policy of any country is based on the outcome of the interaction of the internal and external environment at the same time with that country. On this basis, knowing how to make a foreign policy decision for a country requires first of all to know the internal and external variables that influence the choices of political decision-makers. The internal variables mean the state's ability and material capabilities, the prevailing political cultural culture of the state, the political system of the state and its nature, the influence of public opinion and pressure groups, and this was applied to Japan. As for the external variables, it means the nature of the international system, and in this regard, the geopolitical situation of Japan is one of the factors that strengthened its connection with the international system. Japan has a group of islands in the Pacific Ocean that are not completely connected to Asian lands, which made them indulge in the policy of the major powers towards the Far East region as a major partner.

Key words: Japan, Afghanistan, the Soviet Union, USA.

المقدمة:

أهمية البحث: أفضى تتبع موقف اليابان من التدخل السوفيتي في أفغانستان إلى عرض مجموعة أسئلة لتحقيق هدف البحث واهميته منها: لماذا كان للتدخل السوفيتي لأفغانستان – التي تبعد ألاف الأميال عن اليابان– اثر على توجيه السياسة الخارجية اليابانية؟ وهل تُعَدُ جميع التحولات في السياسة اليابانية منذ نهاية عام ١٩٧٩ نتيجة مباشرة لذلك التدخل ؟ وهل اتخذت تلك التحولات من السياسة الخارجية اليابانية شكلا قاطعا للعلاقات مع الاتحاد السوفيتي؟ وما هي عواقب المواقف المعادية للسوفيت من جهة اليابان؟ لذا نحاول الإجابة على تلك الأسئلة. لنبين من خلال ذلك اهمية البحث.

إشكالية البحث وفروضها:

تتصّدى إشكالية البحث إلى استبيان طبيعة مكانة اليابان في خضم النزاعات الدولية، وإلى أيّ مدى أثر التدخل السوفيتي في أفغانستان على السياسية الخارجية اليابانية، وبذلك تكمُن أشكالية البحث في مُحاولتهِ إماطةِ اللثام عن طبيعةِ ذلك الموقف ومدى العِبرة من أبعادهِ والنتائج التي تمخضت عنه أولاً ، ومدى الإفادة والإعتِبار منهُ ثانياً، حتى نضمن تحويل التأريخ كله إلى تأريخ مُعاصر نُعالج فيه مشاكل الحاضر ونرسم بهِ معالم المُستقبل.

حدود البحث وخطته:

حُددت مدة البحث من التدخل السوفيتي في أفغانستان في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٩ حتى نهاية حكم رئيس الوزراء الياباني (ماسايوشي أوهيرا) في الثاني عشر من

تموز ١٩٨٠، إذ قُسّم على ثلاثة محاور رئيسة استعرض الأول العلاقات اليابانية- السوفيتية (١٩٥٢-١٩٧٩)، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى موقف اليابان من التدخل السوفيتي في أفغانستان، في حين درس المحور الثالث رد الفعل السوفيتي إزاء الموقف الياباني. أما الخاتمة فقد استعرضت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

منهجية البحث ومصادره:

ركن هذا البحث إلى مجال الدراسات التأريخية، وفي ذلك إعتمد الباحث المنهج التأريخي الوصفي التحليلي، أخذاً بالحسبانِ الموائمة ما بين التسلسُل التأريخي ووحدة الموضوع، ساعياً التوصل إلى إجاباتٍ موضوعيةٍ تشكل بمُجملها هدف البحث. في حين أعتمد البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة كان في مقدمتها الكتب الأجنبية والعربية والمُترجمة فضلاً عن الصحف. كما رفدت الرسائل والأطاريح الجامعية البحث بالكثير من المعلومات المهمة والتي يمكن الأطلاع عليها في قائمة المصادر.

المحور الأول: العلاقات اليابانية- السوفيتية (١٩٥٢-١٩٧٩):

ترتكز السياسة الخارجية لأية دولة من الدول إلى محصلة لتفاعل البيئة الداخلية والخارجية في آن واحد لتلك الدولة. وعلى هذا الاساس، فأن التعرف على كيفية صنع القرار السياسة الخارجية لدولة ما، يتطلب أولاً وقبل كل شيء التعرف على المُتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في خيارات صانعي القرار السياسي. ويقصد بالمتغيرات الداخلية قدرت الدولة وإمكاناتها المادية، والثقافية والسياسية السائدة بالدولة، النظام السياسي للدولة وطبيعته، تأثير الرأي العام وجماعات الضغط، وذلك ما أنطبق على اليابان. أما المُتغيرات الخارجية فُيقَصدُ بها طبيعة النظام الدولي، وبهذا الصدد فأن الوضع الجيوبوليتكي لليابان احد العوامل التي عززت ارتباطها بالنظام الدولي. فاليابان مجموعة من الجزر في المحيط الهادئ غير متصل بالأراضي الآسيوية تماماً، مما جعلها تنغمس في سياسة الدول الكبرى، إزاء منطقة الشرق الأقصى كشريك رئيس[١].

استعادتْ اليابان استقلالها بعد التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو(San Francisco) للسلام في الثامن من أيلول ١٩٥١، ومعاهدة الأمن المتبادل في اليوم نفسه مع الولايات المتحدة الأميركية [٢]. وبموجب تلك المعاهدات انسحبت القوات الأميركية من اليابان في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٥٢[٣]. وبذلك دخلت علاقات اليابان الخارجية مرحلة جديدة مع دول العالم بما في ذلك الاتحاد السوفيتي.

ارتكزتْ السياسة الخارجية التي انتهجتها اليابان في نقطتين أساسيتين: أولهما التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية وثانيهما: الحياد وترجيح اعتبارات المصلحة الإقتصادية بالنسبة

للمناطق الأخرى من العالم[٣]. كما سعت الحكومات اليابانية المُتعاقبة إلى تخفيف حدة التوتر وتهيئة المناخ المناسب للأمن والسلم العالميين، عن طريق العلاقات الثنائية مع الدول ذات النظم السياسية المشابهة لها؛ ومع الدول ذات النظم السياسية المختلفة على أساس من الاحترام المتبادل لموقف كل منها، والنشاط المتعدد الجوانب في المنظمات والوكالات الدولية[٤].

وبقدر تعلق الامر بالعلاقات اليابانية – السوفيتية، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية١٩٤٥، احتلت الاخيرة جزر الكوريل (Kuril)[٥] الأربع في شمال اليابان وهي جزر إيتورفو(Etorofu)، وكوناشيرى (Kunashri)، وشيكوتان(Shiiotan)، وهابومای(Habomai) وبسبب النزاع عليها لم يوقع الاتحاد السوفيتي على معاهدة (سان فرانسيسكو)[٦]، وحتى عندما قدمت اليابان طلباً للانضمام لمنظمة الأُمم المتحدة في الحادي والعشرين من آذار ١٩٥٢، لم تحصل على الموافقة، بفعل استخدام الإتحاد السوفيتي حق النقض" **الفيتو Vito**"، بحجة ان اليابان ما تزال خاضعة لسيطرة قوات الإحتلال، وحتى بعد إستقلالها أدّعت الحكومة السوفيتية أنها في حالة حرب ضد اليابان، ولاسيما وأن الأخيرة من أبرز المساندين للإدارة الأميركية في الشرق الأقصى أبان الحرب الباردة [٧].

فضلا عن ذلك، وقعت اليابان والاتحاد السوفيتي في تشرين الاول ١٩٥٦، اعلاناً مشتركاً بإنهاء حالة الحرب بين الدولتين، وإعادة تبادل العلاقات الدبلوماسية، ومنذ ذلك الحين، اتجهت العلاقات نحو التطور التدريجي الايجابي المستمر في مختلف المجالات مثل التجارة والطيران والتبادل الثقافي، غير أنهما لم يعقدا معاهدة سلام، نظراً لبقاء مشكلات الحدود بينهما من دون حل[٨].

وفي الواقع هناك العديد من العوامل التي تدعو كلا الدولتين إلى إزالة الخلافات بينهما واقامة علاقات وثيقة تعود بالمنفعة المتبادلة لكل منهما. فاليابان بحاجة ماسة إلى النفط الخام والغاز الطبيعي والمواد الأخرى الموجودةفي (سيبريا (Siberia) – تقع في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الاتحاد السوفيتي – وهي مؤهلة أكثر من غيرها من الناحية الإقتصادية والتكنولوجية لاستثمارها والإفادة منها، فضلاً عن ذلك التحرر من القبضة الاميركية. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فهو يرغب بجذب رؤوس الاموال والتكنولوجية اليابانية للاستثمار وتنمية مواردهِ الطبيعية من جهة، وتطوير علاقته التجارية على نحوٍ متزايد من جهة أخرى[٩].

وبهذا الشأن، ركز الاتحاد السوفيتي في علاقته مع اليابان، على تنمية موارد سيبريا والقيام بمشروعات فيها، لذا عُدّ مشروع بترول تيومين(Tyumen)– غرب سيبريا– من المشروعات المهمة من الناحيتين الإقتصادية والاستراتجية، إذ تضمن التخطيط الأصلي للمشروع الذي طرح لأول مرة عام ١٩٦٦ ، أن تقوم اليابان بمد خط أنابيب وإنشاء طريق

بري موازٍ له من ناخودكا(Nakhodka) إلى أركوتسك(Irkutsk)، ومن ثم يصل خط الانابيب القائم فعلاً من أركوتسك إلى تيومين، ويمر كل من خط الانابيب والطريق البري في بعض اجزاءه قريباً جداً من الحدود الصينية، كما تضمن المشروع بناء مصفاة للتكرير في ناخودكا، وان يُقسم النفط المكرر مناصفة بين اليابان والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ذلك تحصل اليابان على ٢٥ مليون طن سنوياً من النفط الخام لمدة عشرين عاماً [١٠].

في السياق نفسه، عدَّ الزعيم السوفيتي ليونيد إيلييتش بريجنيف (Leonid Iliyich Brezhnev) [١١]، أن مشروع بترول تيومين هوَ جزء من فكرة انشاء "نظام جماعي للأمن الآسيوي" التي طرحها في حزيران ١٩٦٩، لبناء قوة عسكرية ضخمة في سيبريا[١٢]. وعليه، فأن المشروع لا يستهدف الحاجات المدنية فحسب؛ بل هو جزء من الخطة العسكرية السوفيتية.

ومن جانب آخر، ورغم ان الصين ظلت صامتة من الناحية الرسمية على أساس أن ذلك المشروع يخص اليابان والاتحاد السوفيتي ؛ إلا أنها أبدت خشيتها العميقة إزاء المشروع، لأنه يقّوي القدرة العسكرية السوفيتية في الشرق الاقصى ومن ثم يهدد امن الصين في خضم النزاع الدائر بين الطرفين[١٣].

وعلى الرغم من أن مشروع بترول تيومين من الناحية الاقتصادية البحتة يصب في مصلحة اليابان المتعطشة للنفط الخام، بيد أنه رُفِضَ من الحكومة اليابانية، إذ أصرت على رفض مناقشته قبل استعادة الجزر الأربع الشمالية، ولم تسفر زيارة رئيس الوزراء الياباني كاكوي تاناكا (Kakuei Tanaka)[١٤] ، إلى موسكو في تشرين الاول ١٩٧٣، عن أيةّ نتائج بالنسبة للقضايا الكبرى بين البلدين ومنها مشروع تيومين، إذ عدَّ تاناكا إن اعادة تلك الجزر شرطاً رئيس في تعزيز العلاقات بين الطرفين[١٥].

فضلا عن ذلك، عبّرت الإدارة اليابانية بأستمرار عن اهتمامها بذلك الموضوع وعدته أمراً حيوياً لا يمكن التغاضي عنه، فقد ذكرت الخارجية اليابانية عام ١٩٧٧ " **أن الاتحاد السوفيتي جار مهم لليابان، وأننا نتطلع إلى علاقة حسن جوار طيبة معهم، بالرغم من النظام الاجتماعي المختلف الذي ينتهجه، لكن هناك تقارب ولاسيما في المجالات الإقتصادية والثقافية، غير إن الموضوع المحوري الخاص بعقد معاهدة سلام يابانية – سوفيتية يكمن بعودة الجزر الأربع إلى اليابان** "[١٦].

ومن جانبه رفض الاتحاد السوفيتي الانسحاب من الجزر اليابانية لاعتبارات إستراتيجية تتعلق بالصراع الدائر مع الصين وقتذاك، فضلاً عن خشيتهِ من أن تمنحها اليابان للولايات المتحدة الأميركية واستخدامها كقاعدة عسكرية. فضلا عن ذلك، وقع الطرفان في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٧٨ على اتفاق بشأن تنظيم جميع الامور المُتعلقة بموضوع

الصيد في المياه الدولية شمال غرب المحيط الهادئ، بعد ان جرى الاتفاق على فصل مشكلة الجزر عن موضوع الصيد [١٧].

وسرعان ما ظهرت بعض المُشكلات التي بدأت تؤثر في مسار العلاقات السوفيتية – اليابانية في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، كان أهمها إقامة اليابان العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، إذ تضمنت اتفاقية "السلام والصداقة" الموقعة بين الدولتين في الثاني عشر من آب ١٩٧٨، على فقرة تشير إلى "**أن كِلا الدولتين تعارضان جهود أية دولة أخرى للهيمنة على منطقة المحيط الهادئ**" [١٨]، وذلك لأنه لا يصب في مصلحة الأثنتين، وهذا ما جعلهم يرفضون هيمنة أي طرف على الآخر.

عدَ الاتحاد السوفيتي تلك الفقرة موجهة ضدّهُ، لذا حاولت الحكومة اليابانية من أجل تخفيف الآثار غير المرغوب فيها للمعاهدة على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، أن تعلن بأن خطوتها التالية ستكون تحسين العلاقات مع موسكو والتوصل إلى معاهدة حسن جوار وتعاون، بدلا من التفاوض حول اتفاق تريده طوكيو ويركز على مشكلة الأراضي الشمالية [١٩].

وفي الواقع، أن هناك كثير من العوامل التي تدعوا كلا الدولتين إلى إزالة الخلافات بينهما، وإقامة علاقات وثيقة تعود بالمنفعة المُتبادلة لكل منهما. فاليابان بحاجة ماسة إلى النفط الخام والغاز الطبيعي والثروات الأخرى الموجودة في شرق سيبريا، وهي مؤهلة أكثر من غيرها من الناحية الإقتصادية لاستثمارها والإفادة منها، فضلاً عن التحرر من القبضة الأميركية عن طريق الانفتاح على كل دول العالم ومنها الأشتراكية. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فهو يرغب في تدفق رؤوس الاموال والتكنولوجيا اليابانية في سيبريا، فضلاً عن تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

ثانياً: موقف اليابان من التدخل السوفيتي في أفغانستان:

من اجل التعرف على موقف حكومة رئيس الوزراء الياباني ماسايوشي أوهيرا (Masayoshi Ōhira)٧ كانون الأول ١٩٧٨– ١٢ تموز ١٩٨٠) [٢٠]، حيال الاتحاد السوفيتي في تلك المدة، لابد من القول إن هناك مسارين ميّزا السياسة الخارجية اليابانية حينذاك، ينبعان من البيئة الجغرافية والطبيعة الاقتصادية لليابان بوصفها دولة فقيرة المصادر الطبيعية وتعتمد اعتماداً كبيراً على تجارتها الخارجية، لذلك فأنهما يعكسان خيارين متناقضين في السياسة الخارجية اليابانية. أحد هذين المسارين يذهب إلى القول أنه من اجل ضمان التنمية الإقتصادية ينبغي على اليابان أن تنخرط في نظام التجارة الدولية، لتحصل على تدفق حر للسلع والمعلومات، وأن تؤدي أثراً ايجابياً في التعاون مع الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأميركية وكندا واستراليا، للحفاظ على نظامها الاقتصادي والسياسي. فضلاً عن ذلك، أن

التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية يمثل امراً حيوياً لدعم اليابان، لأنها من ابرز الشركاء التجاريين لها من جهة، وفي مقدمة الداعمين لنظامها السياسي من جهة أخرى(٢١).

إما المسار الثاني، فيتلخص إلى انه بفعل نقص الثروات الطبيعية الضرورية، ينبغي على اليابان أن تؤمّن لنفسها مصادر للطاقة من دولة يمكن أن توفر لها ذلك، فضلا عن الاختلافات في الفلسفة السياسية والاقتصادية إنْ وُجِدَتْ مثل تلك الاختلافات، لأن الاعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول في استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات اليابانية قد تكون مغامرة على المدى البعيد، لذلك ليس أمام اليابان إلاّ إتباع سياسة عُرِفَتْ بـــ " **الدبلوماسية متعددة الاتجاهات**" ولو إن تلك السياسة غالباً ما تتعرض لانتقادات لأنها لا تتمسك بأي مبادئ معينة غير مبدأ الربح والتجارة (٢٢).

بالرغم من تباين كلا المسارين ظاهرياً، إلا أنه يمكن القول أن كلا منهما يكمل الآخر، فالأول هو امتداد للثاني، إذ ليس أمام اليابان خيار سوى إن تجري وراء دعم الولايات المتحدة الأميركية والدول الرأسمالية الغربية الأخرى. أما في المجالات الأخرى، فتسعى اليابان إلى توسيع حجم مصالحها الاقتصادية والسياسية مع الدول الأخرى بما فيها الدول الشيوعية، لذلك ليس من المستغرب أن تجد المسارين معا يصفان السياسة الخارجية اليابانية.

نتيجة ذلك، حدث شرخ بين مدرستين فكريتين كل منهما تؤيد أحدَ المسارين منذ التدخل السوفيتي في أفغانستان في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٩ إلى تموز ١٩٨٠، وبالرغم من بعض الصعوبات كانت المدرسة الأولى، تدعو إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي المدرسة السائدة، وبهذا الشأن أعلنت الخارجية اليابانية " **أن الخط الذي تسير عليه اليابان في سياستها مع الدول الأخرى هو الخط المؤدي للحفاظ على علاقة جيدة مع الإدارة الاميركية**"(٢٣).

بيد أن بعد وفاة رئيس الوزراء أوهيرا– الذي يُعدّ من مناصري المدرسة الأولى – كان هناك نهوض تدريجي للمدرسة الثانية، فعلى صعيد المبادئ، ردت الحكومة اليابانية بشكل فوري على التدخل السوفيتي، ففي التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٩، دعت إلى وقف فوري للتدخل، وإرسال كتاب احتجاج إلى السفير السوفيتي في طوكيو ديمتري بولونسكي (Dmitri Polonsky)، وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٨٠، وافقت الحكومة اليابانية على دعم قرار الأمم المتحدة الخاص بإدانة التدخل السوفيتي(٢٤).

بالرغم من الاحتجاج الشفهي على التدخل، لم تفعل الحكومة اليابانية ما يدعم ذلك الاحتجاج، إذ بدت حكومة أوهيرا مترددة في التجاوب مع الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جيمي كارتر(Jimmy Carter٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧–٢٠ كانون الثاني ١٩٨١) في

مسعاها لإفهام السوفيت بالثمن الذي سوف يدفعونه نتيجة لتدخلهم في أفغانستان. لكن ذلك الموقف لم يدم طويلا حتى اتخذت اليابان موقفاً حازما ضدهم نتيجة للضغوط الأميركية من جانب، ومن جناح الصقور في الحزب الليبرالي الديمقراطي (Liberal Democratic Party - LDP) الحاكم والمثقفين وقطاعات أخرى في المجتمع الياباني من جانب آخر[٢٥].

أتضح موقف اليابان حيال التدخل السوفيتي في أفغانستان، بعد ان صرح رئيس الوزراء أوهيرا في الخامس من كانون الثاني ١٩٨٠، أن اليابان لابد أن تفعل شيئا اكبر للتعبير عن استنكارها للأحداث الجارية في أفغانستان، وبعد مرور يومين أعلنت وزارة الخارجية اليابانية أنها بصدد دراسة عدد من الإجراءات المضادة للاتحاد السوفيتي في مجالين رئيسين أولهما: فرض قيود على التبادل الدبلوماسي بين الدولتين، وثانيهما المقاطعة الاقتصادية من ضمنها تعليق العمل في مشاريع التنمية الاقتصادية في (سيبريا). وبهذا الصدد لم يكن الإجراء الأول، تعليق التبادل الدبلوماسي بالأمر الصعب، فسرعان ما وضع حيز التنفيذ بعد إعلانه. ففي الثامن من كانون الثاني من العام نفسه، تم إلغاء الزيارة التي كان من المزمع إن يقوم بها وزير الخارجية السوفيتي لطوكيو، وفي نفس اليوم أُجل اجتماع مع السفير السوفيتي بعدد من القيادات في الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني، وفي الحادي عشر منه، ألغيت زيارة عدد من أعضاء مجلس السوفيت الأعلى إلى طوكيو، بهدف لقاء عدد من أعضاء البرلمان الياباني[٢٦].

إزاء تلك الأحداث لم تكن إجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي سهلة التطبيق، إذ أبدى بعض اليابانيين مخاوفهم من أن تؤدي إلى ضررٍ فادحٍ بالاقتصاد الياباني. فضلا عن ذلك، فأن الضغوط التي تعرض لها أوهيرا داخل الحزب الحاكم هي التي دفعته إلى اتخاذ قرار المقاطعة، إذ أعلن كبار قادة الحزب في الثامن من كانون الثاني من العام المذكور علانية عن رأيهم بان المقاطعة الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي يجب إن تتم حتى وان واجهتْ مقاومة من داخل الشركات الاقتصادية اليابانية [٢٧].

استمرت الضغوط من اجل اتخاذ المزيد من إجراءات المقاطعة، فقد أدلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الحاكم بتصريح في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٨٠ قال فيه، يجب على اليابان أن تتبنى إجراءات اشد قوة ضد الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت نفسه، كان القادة الحكوميون اليابانيون يجرون في المدة ١٦-١٨ كانون الثاني ١٩٨٠، مُناقشات مع مبعوث البيت الأبيض إلى طوكيو، الذي طالب أن تعلق اليابان قروضها ومساعداتها للسوفيت، انسجاما مع السياسة الأميركية في احتواء أي توسع سوفيتي آخر [٢٨].

وبعد عودتهِ من جولة دامت ستة أيام في عدد من دول المحيط الهادئ، ألقى أوهيرا خطابا في الثاني والعشرين من كانون الثاني أكد فيه "**أن سياسة اليابان الخارجية قائمة على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، وان الاتحاد السوفيتي بلد حذر وبارع دبلوماسياً، أما فيما يتعلق باحتمال مقاطعة اليابان لدورة موسكو الاولمبية**[٢٩]**، فأن الحكومة تنوي دراسة ردود فعل الدول الغربية الأخرى**" [٣٠].

المُلاحظ أن القادة اليابانيين تميّزوا بالصبر حتى اللحظة الأخيرة عند اختيار قرار مصيري، فضلا عن أن رئيس الوزراء ماسايوشي أوهيرا كان أكثر وضوحاً من غيره، إلا انه لم يبتعد كثيراً عن النهج التقليدي في صناعة القرار السياسي الياباني.

تزامن مع التدخل السوفيتي في أفغانستان وقوع حادثتين فاقمت من المُشكلات بين الدولتين، أولهما وقعت في جزيرة هوكايدو (Hokkaido)- اقصى شمال اليابان- عندما أعُتقل عدد من الصيادين اليابانيين من الشرطة بفعل رشوتهم حرس السواحل السوفيتية لتخفيف قيود الصيد في المياه. والحادثة الثانية، وقعت في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٨٠، فبعد أن كان الهدوء سائداً على الساحة السياسية اليابانية أثناء غياب رئيس الوزراء أوهيرا في زيارة إلى استراليا ونيوزلندا، فجأة أعلنت وزارة الداخلية نبأ اعتقال جنرال ياباني من قوات الدفاع الذاتي وضابطين آخَرَيْن من دائرة المخابرات العسكرية للتحقيق معهم بتهمة التجسس، عن طريق نقل معلومات عسكرية سرية إلى الملحق العسكري في السفارة السوفيتية في طوكيو، فقد أدت تلك الحادثتين إلى إثارة مشاعر الرأي العام الياباني، مما حفز الحكومة اليابانية إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الحكومة السوفيتية [٣١].

من جانبها، سعتْ الإدارة الأميركية إلى استثمار تلك الأحداث، فأرسلت إلى طوكيو في مطلع شباط عام ١٩٨٠، وزير الدفاع هارولد براون (Harold Brown ، ١٩٧٧-١٩٨١) للضغط على الحكومة اليابانية لكي تسير مع النهج الأميركي في سعيه لفرض عقوبات على السوفيت، إذ أجتمع مع رئيس الوزراء ، قائلاً: " **أن اليابان سوف تسهم بنصيب وافر في الحفاظ على الأمن في جنوب شرق آسيا، لاسيما بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، إذا ما قدمت اليابان معونة اقتصادية لباكستان جارة أفغانستان لحمايتها من أي تهديد من الداخل والخارج**"[٣٢]، كما أعرب الوزير براون عن رغبته بان تزيد اليابان الإنفاق على الدفاع، وذلك بأخذ الموقف الدولي الراهن بالحسبان. بيدَ أن الحكومة اليابانية أعلنت أنها في الوقت الذي لا يسعها تقديم معونة عسكرية لأي بلد بواقع القيود التي يفرضها (**الدستور الياباني**)[٣٣]، لكن ستبذل جهودا لتقديم معونة اقتصادية لباكستان من وجهة نظر إنسانية[٣٤].

إثر ذلك، أوضح رئيس الوزراء أوهيرا في خطاب ألقاه في مجلس النواب الياباني، في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠، المسارات العامة لسياسته فيما يتعلق بالتدخل السوفيتي لأفغانستان قائلاً: " **تنوي حكومته بذل الجهود المناسبة والقائمة في التضامن مع الولايات المتحدة والتي تنسجم مع مواقف الدول الغربية، وقرارات الأمم المتحدة بما يخص تعليق التبادل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي، وتشديد القيود على الصادرات اليابانية إلى الدول الشيوعية... أننا بسياستنا تلك ينبغي أن لا نتردد في تقديم التضحيات على الصعيد الاقتصادي، ولاسيما أن الاتحاد السوفيتي قد اخذ في الآونة الأخيرة بتعزيز قدراته العسكرية بشكل واسع ابتداء في الجزء الشمالي، في حين يمكن ان تشكل تلك القوات تهديداً كاملاً لليابان**" [٣٥]. لذا، يُعد هذا أول تصريح لرئيس وزراء ياباني في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يصف رسميا القوات السوفيتية بأنها تهدد اليابان.

شجع التغيير في موقف رئيس الوزراء أوهيرا الكثير من المسؤولين الكبار، بوصف الاتحاد السوفيتي بأنه يمثِّل خطراً جدياً لليابان، إذ كشف مستشار وكالة الدفاع اليابانية، بأن هناك عشرين صاروخاً متوسط المدى قام الاتحاد السوفيتي بنشرها في الشرق الأقصى. وعليه، احتلت مسائل الدفاع والأمن حصة كبيرة؛ بل غدتْ من اكبر المسائل المعروضة في أروقة مجلس النواب الياباني في مطلع عام ١٩٨٠، كما نشرت الصحف اليابانية مقالات عديدة حملت عنوانات عدة، منها في سبيل المثال" **هوكايدو الهدف الثاني بعد أفغانستان، القوات السوفيتية وصلت اليابان**" [٣٦].

في غضون ذلك، انضمت اليابان إلى الدول التي قررت مقاطعة دورة موسكو الاولمبية، كما بدت بتنفيذ عدد من الإجراءات الاقتصادية حيال الاتحاد السوفيتي ، منها:

١- رفض منح تأشيرة الدخول إلى اليابان لنائب وزير التجارة السوفيتي، الذي كان يرغب بمناقشة مشاريع إنتاج الفحم الحجري والخشب وتصدير أنابيب فولاذية كبيرة من اليابان إلى الاتحاد السوفيتي.
٢- منع وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية تصدير عدد من المنتجات.
٣- رفض مصرف الاستيراد والتصدير الياباني تقديم القروض للمشاريع الجديدة فيها.
٤- قررت وزارة الزراعة اليابانية شراء مليون طن من الحنطة والذرة من الولايات المتحدة الأميركية بدلا من الاتحاد السوفيتي ، كما اقترح عدد من الاقتصاديين بان تذهب اليابان إلى ابعد من ذلك وتشتري كل احتياجاتها من الحبوب من السوق الأميركي[٣٧].

المُلاحظ أن تلك الإجراءات المشار إليها أعلاه وُجهَتْ ضد الاتحاد السوفيتي ، بالرغم من التهديد الأخير باتخاذ قرارات انتقامية مضادة، ولاسيما حين يتعلق بحقوق الصيد بين

الدولتين، علما أن المفاوضات الدبلوماسية الطويلة توصلت إلى اتفاق متبادل للصيد (٢٠٠ ميل بحري) [٣٨] ، إلا أن اليابانيين ظلوا في موقف تفاوضي ضعيف فيما يتعلق بحقوق الصيد، التي لم تغب عن تصريح السفير السوفيتي في اليابان عندما قال في العاشر من شباط ١٩٨٠، " **ليس في نيتنا تقييد الصيد الياباني، بيد أنه إذا ما اتبعت اليابان الولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية، فإننا نتخذ الخطوات المضادة المناسبة**"[٣٩].

وبشأن الشروع بفرض العقوبات الاقتصادية مستقبلاً، أصدر مجلس النواب الياباني قراراً في الثالث عشر من آذار ١٩٨٠، دعا فيه إلى سحب القوات السوفيتية، وقد تبنّى ذلك القرار جميع الأحزاب السياسية اليابانية باستثناء الحزب الشيوعي الذي أصرَّ على إدانة الولايات المتحدة الأميركية والصين لتقديمهما المساعدة للدول المُعادية للسوفيت . وفي تلك الأثناء قويت شوكة سياسة الحكومة اليابانية أكثر عندما قام رئيس الوزراء أوهيرا بزيارة واشنطن في الأول من نيسان ١٩٨٠، وأكد هناك دعم اليابان المستمر للسياسة الأميركية ضد الاتحاد السوفيتي [٤٠].

وبرغم تأكيد الحكومة اليابانية على التعاون مع الإدارة الأميركية؛ إلا أن ظهر توجه سياسي ياباني آخر كان هناك من يناصره ، يؤكد على التقارب مع أية دولة تخدم المصالح الإقتصادية اليابانية، إذ دعا رئيس غرفة التجارة والصناعة اليابانية في آذار عام ١٩٨٠، بضرورة فصل السياسة عن الاقتصاد، ويجب على اليابان أن تتعامل بعقلانية مع الاتحاد السوفيتي وليس بالعاطفية، مبيناً أن التعامل معه صار ضرورة اقتصادية[٤١].

في ضوء ذلك، أكد مستشار وزارة التجارة والصناعة الدولية، على اليابان أن تتجنب الأنجراف وراء ما أسماه بـ " **دبلوماسية المحاربين**"، وأن تكون ذات عقلية تجارية أكبر، كما كشف أن وزارته طالبت أن توافق الإدارة الأميركية بمنح اليابان إستثنائينِ إزاء سياسة المقاطعة أولهما: أن تستأنف العمل في مشروع مصادر النفط والغاز في السواحل المقابلة لجزيرة سخالين (Sakhalin) وثانيهما: أن تستمر صادرات الأنابيب الفولاذية الكبيرة إلى الاتحاد السوفيتي ، إذ كان هذان المشروعان من بين أربعة مشاريع توقفت تلقائيا بعد رفض اليابان منح سمة الدخول للدبلوماسيين السوفيت [٤٢].

على ضوء ذلك، قررت الحكومة اليابانية زيادة القروض للاتحاد السوفيتي في الأول من آيار ١٩٨٠، عن طريق مصرف الصادرات والواردات اليابانية على السلع التي لا تساعدها في تطوير ترسانتها العسكرية، وفي الثاني والعشرين من آيار ، قررت الحكومة توفير قروض مصرفية للمرحلة الثالثة من برنامج تطوير مصادر الخشب السوفيتي لحاجة اليابان إلى أغلب الموارد الأولية، مع ذلك لم يكن ذلك التعاون بمنأى عن النقد في داخل اليابان

وخارجها، إذ ظهرت بعض الأصوات التي تقول بان اليابان لا يمكن أن تبقى دولة "**ربحية**" خالصة، وان وضعها الدبلوماسي يؤكد على الأولوية في الاحتفاظ بالولايات المتحدة كشريك تجاري وسياسي وثيق [٤٣].

أدت وفاة رئيس الوزراء أوهيرا المفاجئ إلى أثارة الجدل بخصوص اليابان هل تصبح دولة "**ربحية**" أم لا، إذ أكد رئيس الوزراء الجديد زينكو سوزوكي (Zenko Suzuki ١٩٨٠-١٩٨٢)، في أول تصريح صحفي له في الثامن عشر من تموز ١٩٨٠، بأنه ينوي الاستمرار في إتباع سياسة منفتحة مع الجميع، أما فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية –السوفيتية التي تُعَدُّ النقطة المحورية حينذاك فقد قال " **أن علاقة اليابان مع الاتحاد السوفيتي هي علاقة مهمة، إلا أن المساعي التي نبذلها غير كافية، ونحن نتأمل من السوفيت أن تتخذ بعض المبادرات بخصوص أفغانستان إذا ما أرادوا فعلا أن يحسنوا علاقتهم معنا**" [٤٤].

تأييداً لذلك الموقف أعلنت وزارة الخارجية اليابانية بأنها ترى من الضروري أن تُبقى اليابان الخط مفتوحا للاتصال مع الاتحاد السوفيتي بالرغم من احتلالها لأفغانستان، وفي مبادرة حسن النية منحت تأشيرة الدخول لرئيس دائرة الشرق الأقصى في وزارة الخارجية السوفيتية نيكولاي سولوييف (Nikolai Soloaev)، وأثناء مكوثه في طوكيو نقل الأخير رغبة دولته في أقامة أفضل العلاقات مع اليابان[٤٥] .

بيد أن سرعان ما حدث شرخ بين الطرفين، إذ كشفت الحكومة اليابانية عن وصول تعزيزات عسكرية بالقرب من جزيرة هوكايدو. لذا، قررت رفض منح تأشيرة دخول لأي دبلوماسي سوفيتي، وان الحكومة ترغب في مواصلة السياسة السابقة في عدم تبادل الدبلوماسيين أو الاتصالات معهم. وما زاد من تعقيد العلاقات الثنائية، هو اكتشاف غواصة نووية سوفيتية في المياه الإقليمية اليابانية دون أذن مسبق نهاية شهر تموز١٩٨٠، فقد وصفت الحكومة اليابانية ذلك العمل بـ"**التصرف غير الودي**"[٤٦].

يمكن القول انه باستثناء محاولات الحكومة اليابانية المحدودة في تحسين الروابط الاقتصادية والحوار مع الاتحاد السوفيتي ، فان التوجه العام للحكومات اليابانية المتعاقبة اتسم بالبرود والتحفظ وذلك ناتج عن الضغط الأميركي على صناع القرار السياسي الياباني.

ثالثاً: رد الفعل السوفيتي إزاء الموقف الياباني:

هناك مدرستان في الرأي فيما يتعلق بنظرة الاتحاد السوفيتي حيال اليابان، الأولى تهمش دور اليابان العسكري والسياسي على الساحة الدولية، والمدرسة الثانية عكس الأولى من حيث تأكيدها لأهمية اليابان، إذ أعتقد كثير من المراقبين الغربيين أن الاتحاد السوفيتي ، بوصفه أحد القطبين العالميين ينظر إلى العلاقات مع اليابان ليس من منظار العلاقات الثنائية

وإنما من منظار عالمي، وعند أخذ الجانب العسكري بالحسبان، كان رأي المدرسة الأولى أن اليابان قوة عسكرية من المستوى المحدود لا تؤدي أي دور عالمي متميز، وأنها لا تشكل رهاناً في يد الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأوروبية في سباق القوى العسكرية من الناحية العددية، والتكنولوجية العسكرية، وحجم نفقات الدفاع، كما إنها لا تمتلك أسلحة نووية ولا القدرة في صنع القرارات الإستراتيجية بشكل مستقل، فالسوفيت كانوا يعلمون جيدا ان اليابان تعتمد على الولايات المتحدة الأميركية في الحفاظ على أمنها، وعليه فأنهم يتجاهلون صياغة أي سياسة خارجية معينة حيال اليابان (٤٧).

ومن الجانب الثاني، رأى مؤيدو المدرسة الثانية بان اليابان تحتل موقعاً يمثّل حجر الزاوية في شمال شرق آسيا، بفعل موقعها الجغرافي وقدرتها الاقتصادية، فضلا عن ذلك الرأي فان على موسكو بالضرورة أن تهتم بمسألة التعاون العسكري الياباني- الأميركي، فضلاً عن مدى تعاون طوكيو اقتصاديا مع جمهورية الصين الشعبية ، وفي ضوء تلك المسائل الحيوية والتطورات في منطقة المحيط الهادئ، فان على موسكو أن تبذل جهوداً في سبيل صياغة سياسة محددة حيال اليابان(٤٨).

تبنّى الاتحاد السوفيتي موقفاً متشدداً من اعتراض اليابان على تدخلها في أفغانستان، فعدَّ الكرملن – مقر الحكومة السوفيتية- السياسة الخارجية اليابانية معادية لهم، ولاسيما عقب تصريح رئيس الوزراء أوهيرا بجلسة البرلمان في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠ " **لم يعد بالإمكان القول كما كان الحال قبل عام أن تعزيز العلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتي هو احد أهداف الدبلوماسية اليابانية**" (٤٩).

والاهم من ذلك من وجهة النظر السوفيتية، أن رئيس الوزراء أوهيرا كان من أكثر الموالين للإدارة الأميركية، وذلك ما أعلنته في السابع والعشرين من آذار ١٩٨٠، " **لم يأتِ لليابان رئيس للوزراء ما بعد الحرب، أتخذ سياسة خارجية تفتقر إلى الاستقلال والسيادة مثل أوهيرا، إذا أظهر تضاماً كلياً مع السياسة المغامرة للولايات المتحدة بأي ثمن، لاسيما بما يتعلق بالقضية الأفغانية،واستجابتهم للطلبات الأميركية في التعاون العسكري على نطاق واسع**" (٥٠).

ومن جانب آخر، لم يسبق أن تكرر انتقاد الحكومة السوفيتية لليابان، مثل النقد الموجه ضد فكرة أنشاء "مجموعة دول المحيط الهادئ Pacific Group of States"، التي أعلن عنها رئيس الوزراء أوهيرا في كانون الثاني ١٩٨٠، كرد فعل على التدخل السوفيتي في أفغانستان، ويعزى ذلك القلق لأن تلك المجموعة تشكل توازناً مضاداً لفكرة انشاء " نظام جماعي للأمن

الآسيوي A collective system of Asian security"[٥١] الذي مثل حجر الزاوية في سياسة السوفيت حيال القارة الآسيوية.

تعود فكرة "مجموعة دول المحيط الهادئ" إلى منتصف الستينيات من القرن العشرين، إلا أن أوهيرا جسدها في اليابان، إذ شكل فريقاً استشارياً خاصاً لدراسة طرق التعاون بين الدول المطلة على المحيط الهادئ، وفي خطاب له بمجلس النواب، قائلاً: " **أرى لزاما علينا أن نوطّد علاقات الود والتعاون مع كل من الولايات المتحدة، وكندا، وأميركا اللاتينية، واستراليا، ونيوزلندة، وبقية الدول المطلة على المحيط الهادئ**"[٥٢]

وجهت القيادة السوفيتية انتقادات إلى تلك المجموعة، منها اعتراضهم على الصبغة الرأسمالية لها، ففي رسالة بعثتها إلى اليابان جاء فيها : " **تهدف الحكومة السوفيتية إلى التعاون وتشكيل مجموعة إقليمية تقوم على احترام السيادة وعدم التدخل. وفي المجال الاقتصادي فان الهدف الرئيس هو تعزيز التجارة الحرة وانتقال رأس المال، ومن اجل تحقيق هذه المهمة فان من الضروري أن تقوم الدول المتقدمة بالاستفادة القصوى من ميكانيكية السوق الحر، لتعزيز النظام الاقتصادي العالمي**" [٥٣].

ووفقا للفكر السوفيتي هناك نوعان من الأنظمة، الأول هو رأسمالي، والثاني اشتراكي، وفسر السوفيت كلمة "**الحر**" الواردة في الرسالة بالنوع الأول. وحسب رأيهم فان موقف اليابان متناقض، فبالرغم من أنها دولة تتبع النظام الاقتصادي الحر، بَيدّ أن فكرة الأنظمام إلى مجموعة دول المحيط الهادئ كانت مقتصرة على الدول الرأسمالية ، ومغلقة بوجه الدول الاشتراكية ومعادية لها. وقد ظل ذلك الموقف قائماً بالرغم من تأكيد أوهيرا بأنه ليس هناك سبب لرفض مشاركة إية دولة ترغب بالانضمام إلى تلك المجموعة، إلا أن المراقبين الغربيين عدوا ذلك التجمع معادياً للسوفيت فقط، لأن هناك اختلافاً بين أن يكون معادياً للاشتراكية أو للسوفيت ، لان التعبير الأول يعني اشتراك الصين في جبهة واحدة مع الاتحاد السوفيتي [٥٤].

وبصرف النظر عن الوصف النظري للمجموعة من ناحية كونه معادي للاشتراكية أو السوفيت، فان قادة الكرملين انزعجوا كثيرا من مستقبل تلك المجموعة، بفعل توطيد علاقات التعاون والتبادل الاقتصادية بين اليابان والدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ، بدل من تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. فالأخير يعتمد على اليابان في القروض والتكنولوجيا في محاولته تحقيق هدفه في تطوير مناطق الشرق الأقصى وهو هدف حيوي من اجل بقاء اقتصاده منتعشاً في المستقبل، فضلاً عن ذلك، فان القلق السوفيتي أن تصبح تلك المجموعة تدريجيا نسخة من "السوق الأوربية المشتركة ECM –European Common Market"[٥٥] علماً أن أوهيرا قد نفى ذلك الأمر، إلا أن ذلك لم يبدد المخاوف السوفيتية [٥٦].

من جانب آخر، عزز مُشاركة قوات الدفاع اليابانية في مناورات عسكرية بحرية أجريت في المحيط الهادئ إلى جانب قوات الولايات المتحدة الأميركية وكندا واستراليا ونيوزيلندة في شهري شباط وآذار عام ١٩٨٠، المخاوف السوفيتية من الهدف العسكري من "مجموعة دول المحيط الهادئ". وبهذا الشأن أعلنت أن المشاركين في تلك المناورات هي الدول التي تؤدي أثراً محورياً في خطة المجموعة التي وضعتها اليابان(٥٧).

بالرغم من الاستياء الشديد لمشاركة وتخطيط اليابان لـ "مجموعة دول المحيط الهادئ" إلى جانب تنامي قدراتها العسكرية، اظهر السوفيت قدراً من المرونة والتساهل في مواطن كثيرة. فالمعروف عنهم عندما يواجهون أية معضلة دولية غالبا ما يتبنون سياسة" العصا والجزرة أي مبدأ الثواب والعقاب "، ومن الأمثلة على ذلك، أن الاتحاد السوفيتي عزا سبب انتقال اليابان إلى المعسكر المعادي له عقب التدخل في أفغانستان، كان بدافع وتسلط من واشنطن وبكين، لاسيما أن الولايات المتحدة الأميركية كانت ترغب في اشتراك اليابان معهم في الأحلاف الدولية، ومُعارضة كل المشروعات الاقتصادية اليابانية –السوفيتية (٥٨).

وبناءً على ادعاء موسكو، فأن بكين هي الأخرى مارست ضغطاً على طوكيو بهدف اتخاذ إستراتيجية معادية للسوفيت ، ورأى بعض المحللين السياسيين أن الضغط الصيني هو المسؤول عن تخلي اليابان عن سياسة "**المسافة المتساوية** Equal distance" بين الاتحاد السوفيتي والصين. وكرد فعل على ذلك، استخدام السوفيت سياسة "**العصا**" مع اليابان في مجال المفاوضات الثنائية بحقوق الصيد، إذ أصبح موقفهم الضعيف نسبياً عرضة للتهديدات والإجراءات المضادة ، إذ أعلنت الخارجية السوفيتية في السادس عشر من شباط ١٩٨٠ " **أن أية عقوبات ضدنا لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى نتيجة واحدة وهي تدمير طبيعة العلاقات السوفيتية – اليابانية، وبإمكاننا فرض القيود على حقوق الصيد ضمن منطقة ٢٠٠ ميل بحري، إذا ما عمدتْ اليابان إلى تنفيذ إجراءات المقاطعة الاقتصادية** "(٥٩)، بيد أن ذلك التحذير لم يكن إلا أدعاء، فلم تتخذ إي قرار انتقامي ضدهم، بل العكس استجابوا لرغبة اليابان في زيادة حصتهم من صيد سمك السالمون(٦٠).

ومن جانب آخر، وافق السفير السوفيتي في اليابان بولونسكي الذي تجاهل سابقاً كافة الدعوات للتحدث لوسائل الإعلام اليابانية، على مناقشة القضية الأفغانية في الخامس من آذار ١٩٨٠، واستثمر السفير تلك الفرصة لشرح الصعوبات التي لاقتها بلاده نتيجة تعليق اليابان العمل في مشروع تطوير المشاريع الاقتصادية في سيبريا والمناطق الأخرى من الاتحاد السوفيتي(٦١). فقد صرح قائلاً: " **آمل أن تتصرف اليابان في تلك المسألة وفقا لمصلحتها دون الاستماع إلى توصيات الآخرين، وان تقرر مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين أما أن تكون**

ودية أم لا، وأتمنى تكون ودية" مضيفاً بالرغم من طلب الولايات المتحدة الأميركية، لم تتخذ فرنسا وألمانيا الغربية إجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي بفعل الوضع في أفغانستان كما فعلت اليابان [٦٢].

الخاتمة:

شكل التدخّل السوفيتي في أفغانستان في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٩، أثرا بارزاً على السياسة الخارجية اليابانية سواء في توجهها العام أو على موقفها حيال الاتحاد السوفيتي، وبتدخلهم ذلك، أنهى الاتحاد السوفيتي مقترح التفاوض مع اليابان. وعليه، تبنّت حكومة رئيس الوزراء الياباني "ماسايوشي أوهيرا " سياسة تعاون وثيق مع الولايات المتحدة الأميركية، تمثلت في تعليق تبادل المسؤولين الكبار بين اليابان والاتحاد السوفيتي ، وتجميد المشروعات الاقتصادية المشتركة إلى جانب مقاطعة دورة موسكو الاولمبية، فضلا عن أن خطة التعاون في "مجموعة دول المحيط الهادئ" التي أعلنتها اليابان في بداية عام ١٩٨٠ قد استبعدت الاتحاد السوفيتي .

أدى ذلك التدخل إلى اهتمام متزايد داخل اليابان بالأمن العسكري، وهو موضوع تصدرَ قائمة الأولويات اليابانية من حيث صلتها بمسألة أراضيها المحتلة التي هيمنت على العلاقات اليابانية – السوفيتية طوال مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، من جانب أخر فأن المُلاحظ على السياسيين اليابانيين أنهم يميلون في كل أزمة ومشكلة مستعصية إلى سياسة التريث والانتظار، وفي الوضع في أفغانستان ترقبوا ما اتخذته الدول الكبرى من خطوات وعلى ضوئها قرروا سياسة اليابان. ويبدو هذا الموقف أقرب إلى "**النعامة**" وأنهم لا يجدون حرجا بذلك.

وفي الواقع، أن هناك كثير من العوامل التي تدعو كلا الدولتين إلى إزالة الخلافات بينهما، وإقامة علاقات وثيقة تعود بالمنفعة المُتبادلة لكل منهما. فاليابان بحاجة ماسة إلى النفط الخام والغاز الطبيعي والثروات الأخرى الموجودة في شرق سيبريا، وهي مؤهلة أكثر من غيرها من الناحية الإقتصادية لاستثمارها والإفادة منها، فضلاً عن التحرر من القبضة الأميركية عن طريق الانفتاح على كل دول العالم ومنها الأشتراكية. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فهو يرغب في تدفق رؤوس الاموال والتكنولوجيا اليابانية في سيبريا، فضلاً عن تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

بيد أن بقتْ اليابان تعتمد على الولايات المتحدة الأميركية في توجيه سياستها الخارجية، وهو ما دفع بعض المحللين إلى القول "أن اليابان عملاق اقتصادي وقزم سياسي" .

الهوامش:

(١)عبد المنعم سعيد، اليابان والقوى الكبرى ،" مجلة السياسة الدولية "، العدد ١٠١، القاهرة، حزيران ١٩٩٠، ص ١٠٦-١٠٧.

(٢)"جريدة الزمان" ، بغداد، العدد ٤٢٢٠ في ٩ أيلول ١٩٥١، ص ٦؛ "جريدة القبس"، دمشق، العدد٤٤٢٨ في ١٠ أيلول ١٩٥١، ص١.

(٣) David J. Lu, (ed.), Japan A Documentary History, (New York, M.E Sharpe, Inc., 1997), pp. 499-500;

"جريدة اليقظة"، بغداد، العدد ١٤١٠ في ٢٩ نيسان ١٩٥٢، ص١؛ جريدة الوقائع العراقية"، بغداد، العدد ٣٦٣٨ في ١١ حزيران ١٩٥٥، ص٢-٢٢.

(٤)نزيرة الأفندي، اليابان.. العملاق الجديد في عالم متغير، "مجلة السياسة الدولية "، العدد ٥٢، نيسان ١٩٧٨، ص ١٢٠.

للتفاصيل عن سياسة اليابان الخارجية بعد الإستقلال. يُنظر:

Robert A. Scalapino, Japanese Politics Since Independence, " Current History", Vol.34, No.200, (New York, April 1958), pp.198-204; Hiroharu Seki, International Environment and the postwar Japanese Diplomacy, "The Developing Economies", Vol. 3, No.4, (December 1965), pp. 425-445.

(٥)تتمتع تلك الجزر بمقومات الموقع الجيوستراتيجي، وهي تتجاوز في أهميتها مسالة الحدود، بل هي مساحات من اليابسة موزعة بين الساحل الأسيوي والمحيط الهادئ.

دعد بومهلب عطا الله ، اليابان من الشروق إلى السطوع. (الجيوسياسية اليابانية المعاصرة)، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٤)، ص ١٢٤-١٣٤.

(٦)اليابان. دولة وشعب وحضارة، (طوكيو، شركة كودانشا الدولية، ٢٠٠٤)، ص ٥٠؛

أحمد عبد علي عباس ، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١١٣-١١٤.

(7) F.R.U.S.,1952-1954,Vol.III,United Nations Affairs, Japanese Membership in the Union Nations, Washington, March 21, 1952, No.568, pp.806-807; India's views on Unmembership for Japan, Washington, October 7, 1954, No.740, p.1045.

(٨)اليابان اليوم،(وزارة الخارجية اليابانية، ١٩٧٣)، ص ٢٥.

(9) Nobutak Ike, Japan. Twenty years After Surrender, "Asian Survey", Vol.6, No.1, (January 1966), pp 18-26.

(١٠)محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين،(القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ٣٠٨-٣٠٩.

(١١) ولد في ١٩ كانون الأول ١٩٠٦، في مدينة كامنسكوي الأوكرانية، تخرج من الكلية الزراعية عام ١٩٢٧، التحق عام ١٩٣١ بالحزب الشيوعي، تمكن من الارتقاء السريع في السلم الحزبي، وبحلول عام ١٩٣٩، أُنتخب سكرتيراً للجنة الحزب لشؤون الدعاية ، ثم ترأس قسم الصناعات الحربية في لجنة الحزب. أصبح الرئيس الفعلي للاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٦٤- ١٩٨٢، وكان الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، وكان رئيسا لمجلس السوفييت الأعلى (رئيس الدولة) مرتين، بين للاعوام(١٩٦٠-١٩٦٤) (١٩٧٧-١٩٨٢)، توفى في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٢. للتفاصيل.يُنظر:
The New Encyclopaedia Britannica Vol.,11,.ed,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc.,1988),pp.260-261.

(١٢) فؤاد عبد الرحيم، الامن الأسيوي والشرق الاوسط،(القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤)، ص ٨٢-٨٤.

(١٣) بهذا الصدد قُسمت طبيعة العلاقات الصينية- السوفيتية إلى أربعة مراحل، الأولى(١٩٤٩-١٩٥٩) مرحلة الصداقة والتحالف. والثانية(١٩٦٠-١٩٦٣) مرحلة الحوار الأيديولوجي. والثالثة(١٩٦٣-١٩٦٦) مرحلة الحرب الباردة. والرابعة(١٩٦٦-١٩٦٩) مرحلة الاستفزاز والاحتكاك. للتفاصيل .يُنظر:
التطور التأريخي للنزاع الصيني السوفيتي،" مجلة السياسة الدولية"، العدد ١٧، تموز ١٩٦٩، ص ١٤٩-١٦٢.

(١٤) ولد عام ١٩١٨، من عائلة فلاحية وهو أول رئيس وزراء لليابان بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، غير حاصل على تعليم جامعي، أنظم إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي عام ١٩٥٦، تسنم عدة مناصب وزارية، منها وزارات البريد والمواصلات والمالية والتجارة والصناعة الدولية. أسهم في إعادة العلاقة مع الصين بعد زيارته لها وتوقيعه على معاهدة للتعاون في ١٩ كانون الأول ١٩٧٢، تسنم منصب رئاسة الوزراء تموز ١٩٧٢- كانون الأول ١٩٧٤ لكنه أضطر للاستقالة تحت ضغط حملات إعلامية ركزتْ على الفساد في إداراته، ومع ذلك ظل يُمارس نفوذاً سياسياً كبيراً طوال عقد الثمانينات من القرن العشرين، توفى عام ١٩٩٣. للتفاصيل. يُنظر:
Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol., 7, 1st .ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983),p.337; The New Encyclopaedia Britannica Vol.11,p. 536.

(١٥) صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٣٠٩.

(١٦) نقلاً عن : نشرة أخبار اليابان ، مج ٢٤، العدد ٧، تصدرها السفارة اليابانية في العراق، الأول من نيسان ١٩٧٤، ص ٧.

(١٧) الافندي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(١٨) نبيه الأصفهاني، معاهدة الصداقة الصينية اليابانية، "مجلة السياسة الدولية"، العدد ٥٤، تشرين الأول ١٩٧٨، ص ١٤٢.

(19) Christopher Howe, "Introduction: The Changing Political Economy of Sino–Japanese Relations: A Long Term View," in Christopher Howe ed., China and Japan: History, Trends, and Prospects (Oxford, Clarendon Press, 1996),p. 4.

(20) هو رئيس الوزراء التاسع والستين لليابان، ولد في ١٢ آذار ١٩١٠ درس في جامعة طوكيو وانضم إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي، تسنم منصب رئاسة الوزراء للمدة (٧ كانون الأول ١٩٧٨–١٢ تموز ١٩٨٠) توفى عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء. للتفاصيل. يُنظر: Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 6,, p.74.

(21) Harumi Hori, The Changing Japanese Political System. The Liberal Democratic Party and the Ministry of Finance, (New York, Taylor & Francis Group, 2005), p.22.

(٢٢) محمد، المصدر السابق، ص ٣٠٤–٣٠٥.

(23) Margarit Aeste, Welfare and Capitalism in Postwar Japan,(New York, Cambridge University Press ,2008),p.41-42.

(24) Sarah Teo and Bhubhindar Singh, IMPACT OF THE SINO-JAPANESECOMPETITIVE RELATIONSHIP ON ASEAN AS A REGION AND INSTITUTION, "Policy Report", Nan yang Technological , December, 2014, p.13.

(٢٥) هومن اهم الاحزاب المهيمنة على السلطة في اليابان من عام١٩٥٥حتى عام ١٩٧٦.للتفاصيل عند دور الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني في الحياة السياسية يُنظر:

Ray Christensen, Ending The LDP Hegemony. Party Cooperation (Honolulu, University of Hawai'I Press, 1989), pp. 9-45.

(26) Ekkis S.Krauss and Robert J. Pekkanen, The Rise and Fall of Japan's LDP Political Party Organizations as Historical Institutions (London, Cornell University Press, 2011), pp.22-23.

(27) Hori., Op.,Cit., p.41.

(28) Quoted in Michael L. Beeman, Public Policy and Economic Competition in Japan Change and continuity in antimonopoly policy, 1973–1995,(London, Routledge, 2002), p.138.

(٢٩) كانت مقاطعة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو عام ١٩٨٠ جزءاً من حملة من الإجراءات التي بدأتها الولايات المتحدة الأميركية للتدخل السوفيتي في أفغانستان، وعلى أثر ذلك قاطعت اليابان مع خمس وستين دولة تلك الدورة. للتفاصيل. يُنظر: محمد، المصدر السابق، ص ٢٠٢-٢٠٧.

(30) Quoted in Aeste., Op., Cit., p.44.

(٣١) جريدة القبس، الكويت، العدد ٢٧٦٨ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠، ص ١٥؛ هشام عبد الرءوف حسن ، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو- شوا، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣)، ص ٣٣٨.

(٣٢) نقلاً عن : "جريدة القبس" ، العدد ٢٧٧٠ في ٢ شباط ١٩٨٠، ص ١٧.

(٣٣) تجدر الإشارة إلى أن المادة التاسعة من الدستور الياباني المُعلن في الثالث من تشرين الثاني ١٩٤٦، والمعروف بدستور السلام الذي إعتمد في الثالث من آيار ١٩٤٧، نصت " **أن الشعب الياباني يتمنى بإخلاص قيام سلام دولي على أساس العدالة والأمن، ولهذا يستنكر على الدوام الحرب وينبذها ويرفضها أن تكون أحد حقوق السيادة لأمة ما، ولا يرضى بالتهديد أو استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، ولكي يتم تحقيق الغرض الوارد آنفا، لن يحتفظ بالقوات البرية والبحرية، ولن تعترف بحق الدولة المحاربة** ". يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.2 ,pp.7-9;

تيدمان، آرثر، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت)،ص ١٦٢-١٦٣.

(34) Ray Salvatore Jennings, The Road Ahead Lessons in Nation Building from Japan, Germany, and Afghanistan for Postwar Iraq, (Washington, DC, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE,2003),p18.

(35) Quoted in Ekkis S Krauss and Robert J. Pekkanen, The Rise and Fall of Japan's LDP Political Party Organizations as Historical Institutions (London, Cornell University Press, 2011),p.28.

(٣٦) "جريدة القبس" ، العدد ٢٧٩٩ في ٢ آذار ١٩٨٠ ، ص١٧.

(37) Christensen., Op. Cit., p.19.

(٣٨) أبرمتْ اليابان معاهدة دولية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥، للمحافظة على مصادر الأحياء المائية وحرية الملاحة عرفت بـ(اللجنة اليابانية – السوفيتية لمصايد شمال غرب المحيط الهادئ. يُنظر:

F.R.U.S., 1964-1968, Vol. XXlX, Japan, part 2,Action Memorandum From Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs(Bundy) to the Secretary of State Rusk, Washington, Janury6,1965,No.39,p.61 .

(39) Quoted in Jennings., Op., Cit., p.22.

(40) The 18th Congress of the Japanese Communist Party, Atami, November 25-29, 1987,(Tokyo: Japan Press Service, 1988), p. 18.

(41) R. Garthoff, Detente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan,(Washington DC, Brookings Institution, 1994)p.155.

(42) Beeman., Op.Cit., p.105.

(43) Peter Berton, THE JAPANESE COMMUNIST PARTY'S VIEW OF GORBACHEV'S PERESTROIKA, (Japan, Hokkaido University),p.122.

(44) Quoted in Ibid., p.127.

(45) The 18th Congress of the Japanese Communist Party , p. 13.

(46) Michael J. Green and Benjamin J. Self, "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism," Survival, Vol. 38,No. 2, (Summer 1996),p. 66.

(47) O. Njolstad , ed., The Last Decade of the Cold War: From Conflict Escalation to Conflict Transformation,(London, Routledge, 2004),pp.48-50.

(48) Krauss., and Pekkanen., Op. Cit., p.28.

(49) Quoted in Christensen., Op., Cit., p. 34.

(50) Quoted in The 18th Congress of the Japanese Communist Party,p.12.

(٥١) جريدة القبس، العدد٢٧٦٠ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٠، ص١٥.

للتفاصيل عن فكرة أنشاء نظام جماعي للأمن الأسيوي. يُنظر: جـــلال، المصـــدر السابق، ص ٣٠٥-٣٠٨.

(52) Quoted in Njolstad., Op., cit., p. 154.

وأبرز تلك الدول المشاركة في مجموعة دول المحـــيط الهـــادئ هـــي (اســـتراليا، نيوزلندا، الفلبين) .

(53) Quoted in G.S Barrass. ,The Great Cold War: a Journey Through the Hall of Mirrors,(Stanford, CA: Stanford University Press, 2009),.p.52.

(٥٤) محمد خميس الزوكة، آسيا. دراسة في الجغرافية الإقليميـــة،(الإســـكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)، ص ٢٤٣؛ محمد، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(٥٥) منظمة دولية وإقليمية وإقتصادية وسياسية تعود بداياتها الأولى إلى عام ١٩٥١ أُسست بشكل رسمي بموجب معاهدة روما في ٢٥ آذار ١٩٥٧، لتضم كلاً من فرنسا وألمانيا الغربية، وإيطاليا وهولندا ولوكسمبورغ، تهدف إلى توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وإنشاء اتحاد كمركي يمنح حرية مرور البضائع بإزالة القيود والحواجز الكمركية، فضلاً عن حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات، وتحقيق التقارب والتجانس في التشريعات الضريبية، واعتماد سياسة اقتصادية مشتركة، وتُعد اللبنة الأساسية في إقامة الأتحاد الأوربي. يُنظر:
احمد علي دغيم، السوق الأوربية المشتركة حاضرها ومستقبلها،(القاهرة، مطابع الهيئة المصرية، ١٩٨٦)، ص ٥-٢٧.

(56) Barrass., Op., Cit., p.137.
(57) Njolstad., Op., Cit., p.53.
(58) McMahon R., The Cold War: a Very Short Introduction,(New York, Oxford University Press, 2003),p. 18.
(59) Garthoff., Op., Cit.,159.
(60) Green., and Self.,Op., Cit., p.69.
(61) Christensen., Op. Cit., p.84.
(62) Green., and Self.,Op., Cit., p.74.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب العربية:

١- احمد علي دغيم، السوق الأوربية المشتركة حاضرها ومستقبلها،(القاهرة، مطابع الهيئة المصرية، ١٩٨٦).
٢- آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، د.ت).
٣- دعد بومهلب عطا الله ، اليابان من الشروق إلى السطوع. (الجيوسياسية اليابانية المعاصرة)، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٤).
٤- فؤاد عبد الرحيم، الامن الأسيوي والشرق الاوسط،(القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤).
٥- محمد خميس الزوكة، آسيا. دراسة في الجغرافية الإقليمية،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢).
٦- محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين،(القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩).
٧- هشام عبد الرءوف حسن ، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو- شوا، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣).
٨- اليابان اليوم،(وزارة الخارجية اليابانية، ١٩٧٣).
٩- اليابان. دولة وشعب وحضارة، (طوكيو، شركة كودانشا الدولية، ٢٠٠٤).

ثانياً: البحوث المنشورة:

١- التطور التأريخي للنزاع الصيني السوفيتي،" مجلة السياسة الدولية"، العدد ١٧، تموز ١٩٦٩.
٢- عبد المنعم سعيد، اليابان والقوى الكبرى ،" مجلة السياسة الدولية "، العدد ١٠١، القاهرة، حزيران ١٩٩٠.
٣- نبيه الأصفهاني، معاهدة الصداقة الصينية اليابانية، "مجلة السياسة الدولية"، العدد ٥٤، تشرين الأول ١٩٧٨.
٤- نزيرة الافندي، اليابان.. العملاق الجديد في عالم متغير ،" مجلة السياسة الدولية " ، العدد ٥٥، كانون الثاني، ١٩٧٩.
٥- نشرة أخبار اليابان ، مج ٢٤، العدد ٧، تصدرها السفارة اليابانية في العراق، الأول من نيسان ١٩٧٤.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١- أحمد عبد علي عباس ، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢- صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢.

رابعاً: الصحف:

١- "جريدة الزمان" ، بغداد، العدد ٤٢٢٠ في ٩ أيلول ١٩٥١.
٢- "جريدة القبس"، دمشق، العدد٤٤٢٨ في ١٠ أيلول ١٩٥١.
٣- "جريدة القبس"، الكويت، العدد ٢٧٦٨ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠.
٤- "جريدة القبس" ، العدد ٢٧٧٠ في ٢ شباط ١٩٨٠.
٥- "جريدة القبس" ، العدد ٢٧٩٩ في ٢ آذار ١٩٨٠.
٦- "جريدة الوقائع العراقية "، بغداد، العدد ٣٦٣٨ في ١١ حزيران ١٩٥٥.
٧- "جريدة اليقظة "، بغداد، العدد ١٤١٠ في ٢٩ نيسان ١٩٥٢.

خامساً: الوثائق الأميركية المنشورة: (Foreign Relations of United States)

1- F.R.U.S.,1952-1954,Vol.III,United Nations Affairs, Japanese Membership in the Union Nations, Washington, March 21, 1952, No.568.

2-F.R.U.S., 1964-1968, Vol. XXlX, Japan, part 2,Action Memorandum From Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs(Bundy) to the Secretary of State Rusk, Washington, Janury6,1965,No.39 .

سادساً: الكتب الأجنبية:

1. Christopher Howe, "Introduction: The Changing Political Economy of Sino–Japanese Relations: A Long Term View," in Christopher Howe ed., China and Japan: History, Trends, and Prospects (Oxford, Clarendon Press, 1996).
2. David J. Lu, (ed.), Japan A Documentary History, (New York, M.E Sharpe, Inc., 1997).
3. Ekkis S Krauss and Robert J. Pekkanen, The Rise and Fall of Japan's LDP Political Party Organizations as Historical Institutions (London, Cornell University Press, 2011).

4. Ekkis S.Krauss and Robert J. Pekkanen, The Rise and Fall of Japan's LDP Political Party Organizations as Historical Institutions (London, Cornell University Press, 2011).
5. G.S Barrass. ,The Great Cold War: a Journey Through the Hall of Mirrors,(Stanford, CA: Stanford University Press, 2009).
6. Harumi Hori, The Changing Japanese Political System. The Liberal Democratic Party and the Ministry of Finance, (New York, Taylor & Francis Group, 2005).
7. Hiroharu Seki, International Environment and the postwar Japanese Diplomacy, "The Developing Economies", Vol. 3, No.4, (December 1965).
8. Margarit Aeste, Welfare and Capitalism in Postwar Japan,(New York, Cambridge University Press ,2008).
9. McMahon R., The Cold War: a Very Short Introduction,(New York, Oxford University Press, 2003).
10. Michael L. Beeman, Public Policy and Economic Competition in Japan Change and continuity in antimonopoly policy, 1973–1995,(London, Routledge, 2002).
11. O. Njolstad , ed., The Last Decade of the Cold War: From Conflict Escalation to Conflict Transformation,(London, Routledge, 2004).
12. Peter Berton, THE JAPANESE COMMUNIST PARTY'S VIEW OF GORBACHEV'S PERESTROIKA, (Japan, Hokkaido University).
13. R. Garthoff, Detente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan,(Washington DC, Brookings Institution, 1994).
14. Ray Christensen, Ending The LDP Hegemony. Party Cooperation in Japan (Honolulu, University of Hawai'I Press, 1989).

15. Ray Salvatore Jennings, The Road Ahead Lessons in Nation Building from Japan, Germany, and Afghanistan for Postwar Iraq, (Washington, DC, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE,2003).
16. The 18th Congress of the Japanese Communist Party, Atami, November 25-29, 1987,(Tokyo, Japan Press Service, 1988).

سابعاً: البحوث الأجنبية:

1- Michael J. Green and Benjamin J. Self, "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism," Survival, Vol. 38,No. 2, (Summer 1996).
2- Nobutak Ike, Japan. Twenty years After Surrender, "Asian Survey", Vol.6, No.1, (January 1966) .
3- Robert A. Scalapino, Japanese Politics Since Independence, "Current History", Vol.34, No.200, (New York, April 1958).
4- Sarah Teo and Bhubhindar Singh, IMPACT OF THE SINO-JAPANESECOMPETITIVE RELATIONSHIP ON ASEAN AS A REGION AND INSTITUTION, "Policy Report", Nan yang Technological ,(December, 2014).

ثامناً: الموسوعات الأجنبية:

1- The New Encyclopaedia Britannica Vol.,11,.ed,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc.,1988).
2- Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol., 6,7, 1st .ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983).